

التاريخ: 30 ذو القعدة 1447 هـ | الموافق: 17 مايو 2026م

السادة الكرام / مساهمي شركة بلدي للدواجن المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة لمساهمي الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

أولاً: تقديم اللجنة

تُقدم لجنة المراجعة في شركة بلدي للدواجن هذا التقرير السنوي إلى السادة مساهمي الشركة، وذلك عن أعمالها خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م. وتُعد لجنة المراجعة لجنة مستقلة مُشكلة بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة، تعمل وفق الصلاحيات المخولة إليها بموجب نظام الحوكمة ولوائح هيئة السوق المالية.

تختص اللجنة بمهام الإشراف على سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية، والتحقق من فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والخارجية، وذلك بما يكفل حماية مصالح المساهمين والمحافظة على أصول الشركة.

ثانياً: نطاق عمل اللجنة

تمارس لجنة المراجعة صلاحياتها واختصاصاتها وفق ما يلي:

- مراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير المالية الربعية والسنوية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة.
- التحقق من فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وتقييم مدى الالتزام بالسياسات المالية والمحاسبية المعتمدة.
- الإشراف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية ومراجعة خططها السنوية ومتابعة تنفيذها.
- الإشراف على أعمال مراجع الحسابات الخارجي، والتنسيق معه لضمان استقلاليتة وموضوعيته.
- دراسة وتقييم عروض مكاتب المراجعة المعتمدة وتقديم التوصيات اللازمة بتعيين مراجع الحسابات الخارجي.
- إشعار مجلس الإدارة بأي ملاحظات جوهرية أو مخاطر قد تؤثر على القوائم المالية أو نظام الرقابة الداخلية.
- التواصل المستمر مع الإدارة التنفيذية ومناقشة التقارير الرقابية كلما دعت الحاجة لذلك.

ثالثاً: تشكيل اللجنة وبيانات الاجتماعات

تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء مستقلين، وهم:

1. / سالم ال شامر القحطاني رئيس لجنة المراجعة
2. / عادل عبد الرحمن الشهراني عضو لجنة المراجعة
3. / عبد الله عمر عبد الله باوزير عضو لجنة المراجعة

عقدت اللجنة تسعة (9) اجتماعات خلال العام المالي 2025م، وقد دُعي إليها مراجع الحسابات الخارجي ومدير إدارة المراجعة الداخلية ونائب الرئيس التنفيذي ومدير الإدارة المالية كل حسب الاختصاص، مع الحرص على عقد جلسات انفرادية منفصلة مع المراجع الخارجي والداخلي بمعزل عن الإدارة التنفيذية.

رابعاً: أبرز أعمال اللجنة خلال عام 2025م

1. المراجع الخارجي

قامت اللجنة بالإشراف على أعمال مراجع الحسابات الخارجي، وشمل ذلك:

- **تعيين مراجع الحسابات:** تلقت اللجنة عروضاً من مكاتب مراجعة خارجية معتمدة لدى الجهات الرقابية، وأجرت مقارنة شاملة لنطاق العمل والمؤهلات والرسوم، وأوصت مجلس الإدارة بتعيين المكتب الفائز بعد التحقق من استقلاليته وخلوه من أي تعارض مصالح.
- **نتائج المراجعة:** اطلعت اللجنة علي تقرير مراجع الحسابات الخارجي للقوائم المالية السنوية لعام 2025، وناقشت معه اهم وابرز التغيرات واسبابها.
- **استقلالية المراجع:** أطلعت اللجنة علي الإفصاح المقدم من المراجع الخارجي EY ارنست اند ينغ حول تأكيد الاستقلالية مناقشة ذلك للتأكد وعدم وجود أي تعارض مع الأنظمة التشريعية.

2. القوائم المالية

قامت اللجنة بمراجعة القوائم المالية للشركة على النحو التالي:

- **القوائم الربعية:** اطلعت اللجنة على القوائم المالية الربعية للأرباع الأول والثاني والثالث من عام 2025م، وناقشتها مع الإدارة التنفيذية ومراجع الحسابات، وتحققت من انسجامها مع السياسات المحاسبية المعتمدة، وأوصت مجلس الإدارة باعتمادها ورفعها إلى الجهات الرقابية في المواعيد المحددة.
- **القوائم المالية السنوية:** اطلعت اللجنة على القوائم المالية السنوية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، وناقشتها بالتفصيل مع الإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي، وتحققت من سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية، وأوصت مجلس الإدارة باعتمادها.
- **الإفصاحات المالية:** ناقشت اللجنة مع الإدارة التنفيذية مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وتحققت من شمولها لجميع المعلومات الجوهرية التي يحتاجها المساهمون لاتخاذ قراراتهم.

3. المراجعة الداخلية

أشرفت اللجنة على إدارة المراجعة الداخلية، وشمل ذلك:

- **اعتماد الخطة السنوية:** اطلعت اللجنة واعتمدت خطة المراجعة الداخلية لعام 2025م، كما تابعت تنفيذ الخطة، واستعرضت التقارير الربعية لإدارة المراجعة الداخلية، ومتابعة معالجة الملاحظات الجوهرية في الوقت المناسب.

خامساً: رأي اللجنة حول نظام الرقابة الداخلية والمالية

بعد اطلاع لجنة المراجعة على كافة ما سبق، ومناقشة مراجع الحسابات الخارجي والمراجع الداخلي والإدارة التنفيذية بخصوص نتائج أعمال المراجعة خلال عام 2025م، فإن اللجنة تُعطي تأكيداً معقولاً بأن القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م قد أُعدت وفق المعايير الدولية للتقرير المالي، وأنها تعكس بصورة عادلة المركز المالي للشركة.

كما تُفيد اللجنة بأن نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر بالشركة يعمل بشكل كافٍ وبصورة ملائمة، إذ لم يتبين للجنة وجود ملاحظات أو ثغرات جوهرية فيه من شأنها التأثير على سلامة وعدالة القوائم المالية أو على موثوقية التقارير المالية للشركة. وترى اللجنة أن هناك مجالات قابلة للتحسين في نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، علماً بأن أي نظام مهما كانت فعاليته لا يمكن ان يقدم تأكيدات مطلقة.

وتقبلوا وافر التقدير والاحترام،،،



رئيس لجنة المراجعة
أ. سالم ال شاهر القحطاني

توصية لجنة المراجعة لشركة بلدي للدواجن

الموضوع: تعيين مراجع حسابات خارجي.

قامت شركة بلدي للدواجن شركة مساهمة مدرجة بطلب عروض اسعار من مكاتب مراجعة حسابات خارجية من عدد (3) مكاتب المحاسبة المسجلة لدى هيئة السوق المالية لممارسة عمليات المراجعة للشركات المدرجة وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي من العام المالي 2026 م والربع الأول من العام المالي 2027 م

وقد تقدمت تلك المكاتب بعروضها وفقاً للجدول أدناه :

اسم المكتب	مراجعة الربع	ميزانية عام 2026	الإجمالي
شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية	45,000	455,000	590,000
شركة الدكتور محمد العمري وشركاه محاسبون قانونيون	50,000	320,000	470,000
شركة طلال أبوغزالة وشركاه محاسبون قانونيون	30,000	350,000	440,000

وبعد اطلاع اللجنة على العروض والتحليل الفني والمالي لها ومناقشتها ،

أوصت اللجنة بالتعاقد مع احد المكاتب اعلاه حسب الترتيب بناءً على التحليل الفني والمالي

مع مراعاة خبرة مكتب المراجعة والكفاءة المهنية له

والله الموفق.

عضو اللجنة
عادل عبدالرحمن الشهراني

عضو اللجنة
عبدالله عمر باوزير

رئيس اللجنة
سالم على القحطاني

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي شركة بلدي للدواجن (شركة مساهمة سعودية)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة بلدي للدواجن - شركة مساهمة سعودية - ("الشركة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية حسب ما ينطبق منه على مراجعة القوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام. كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م من قبل مراجع آخر، والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك القوائم المالية في ٢٧ فبراير ٢٠٢٥م (الموافق ٢٨ شعبان ١٤٤٦هـ).

الأمور الرئيسية للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأي المراجع حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وكيفية معالجته.

لقد التزمنا بمسؤولياتنا التي تم وصفها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. عليه، شملت مراجعتنا القيام بإجراءات صممت للرد على تقويمنا لمخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية. إن نتائج إجراءات مراجعتنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر أساساً لرأينا في المراجعة عن القوائم المالية المرفقة.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي شركة بلدي للدواجن
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا
<p>إثبات الإيرادات</p> <p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، أثبتت الشركة إيرادات بقيمة ٨٥٠,٧٤ مليون ريال سعودي (٢٠٢٤م: ٨٨٧,١٢ مليون ريال سعودي).</p> <p>تقوم الشركة بإثبات الإيرادات عند الوفاء بواجبات الأداء عند نقطة زمنية محددة، وعادةً ما يكون ذلك عند تحويل السيطرة على البضائع إلى العملاء.</p> <p>يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للعرض المستلم أو مستحق القبض، بعد الأخذ بعين الاعتبار شروط السداد، واستبعاد أي ضرائب ورسوم، حسبما ينطبق.</p> <p>تركز الشركة على الإيرادات كمؤشر رئيسي للأداء، الأمر الذي قد يوجد حافزاً لإثبات الإيرادات قبل تحويل السيطرة.</p> <p>وبناءً على العوامل المذكورة أعلاه، وبالنظر إلى الأهمية النسبية للمبالغ المعنية، فقد اعتبرنا إثبات الإيرادات من الأمور الرئيسية للمراجعة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاحين (٣) و(٢٣) حول القوائم المالية المرفقة للاطلاع على السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات الأخرى ذات الصلة بإثبات الإيرادات.</p>	<p>تضمنت إجراءات المراجعة الخاصة بنا، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ تقويم مدى ملاءمة سياسة الشركة لإثبات الإيرادات؛ ➤ تقويم تصميم الضوابط الرقابية الداخلية للشركة المتعلقة بإثبات الإيرادات؛ ➤ فحص العقود، على أساس العينة، للتحقق من أن الإيرادات قد تم إثباتها وفقاً للشروط التعاقدية وسياسات الشركة لإثبات الإيرادات؛ ➤ اختبار معاملات الإيرادات التي تمت خلال السنة، على أساس العينة، وفحص المستندات الداعمة لها (بما في ذلك الفواتير، وأدلة التسليم، وأسعار البيع المعتمدة، وغيرها)؛ ➤ اختبار المعاملات التي تمت قبل فترة التقرير وبعدها، على أساس العينة، للتحقق من أن الإيرادات قد تم إثباتها في الفترة المحاسبية الصحيحة؛ ➤ تنفيذ إجراءات التحليل من خلال مقارنة الإيرادات بالسنة السابقة، وتحديد أنماط الإيرادات خلال السنة، وتحليل الفروقات؛ و ➤ تقويم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية للشركة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٥م

تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٥م، فيما عدا القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى في تقريرها السنوي. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٥م متوفراً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية تلك المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها. وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، يتم الأخذ في الحسبان فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متنسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي شركة بلدي للدواجن
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات المعمول بها والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي لجنة المراجعة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي شركة بلدي للدواجن
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)
نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما أننا نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبلغهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وبناءً على ذلك تعد هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما - في ظروف نادرة للغاية - نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن إرنست ويونغ للخدمات المهنية



حسين صالح عسيري
محاسب قانوني
رقم الترخيص (٤١٤)



جدة: ٢٦ رمضان ١٤٤٧ هـ
١٥ مارس ٢٠٢٦ م



نموذج رقم (1) السيرة الذاتية

أ) البيانات الشخصية للعضو المرشح					
الاسم الرباعي		سالم بن علي بن محمد آل شامر القحطاني			
الجنسية	سعودي	تاريخ الميلاد	1973-03-20 م		
ب) المؤهلات العلمية للعضو المرشح					
م	المؤهل	التخصص	تاريخ الحصول على المؤهل	اسم الجهة المانحة	
1	بكالوريوس	المحاسبة	1997	جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية	
2	ماجستير	المحاسبة المهنية	2013/2012	جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية	
3					
4					
5					
ج) الخبرات العملية للعضو المرشح					
الفترة		مجالات الخبرة			
من 2012 الى 2015		مدير إدارة المراجعة الداخلية الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية			
من 2015 الى 2017		المدير المالي المكلف في الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية			
من 2009 الى 2012		مراجع داخلي اول شركة المياه الوطنية			
من 1997 الى 2009		مراقب مالي الديوان العام للمحاسبة			
د) العضوية الحالية في مجالس إدارات شركات مساهمة أخرى (مدرجة أو غير مدرجة) أو أي شركة أخرى أيا كان شكلها القانوني أو اللجان المنبثقة منها:					
م	اسم الشركة	النشاط الرئيس	صفة العضوية (تنفيذي، غير تنفيذي، مستقل)	طريقة التعيين (مرشح بصفته مساهما، معين من قبل مساهم يتمتع بحق التعيين بموجب نظام الشركة الأساس، مرشح من مساهم)	الشكل القانوني للشركة
1	شركة يقين المالية	شركة مالية	عضو لجنة مستقل		شركة مساهمة مقفلة
2	وكالة الأنباء السعودية	الاخبار الرسمية للمملكة العربية السعودية	عضو لجنة مستقل		جهة حكومية
3	شركة عبدالصمد القرشي	العود والعطور	عضو لجنة مستقل		شركة عائلية ذات مسؤولية محدودة

تعديلات لائحة لجنة المراجعة

موضوع المادة	قبل التعديل	بعد التعديل
عاشرا مكافآت أعضاء لجنة المراجعة	<p>1- تكون مكافآت أعضاء لجنة المراجعة مبلغا معيناً بالإضافة الى بدل حضور عن الجلسات</p> <p>2- تحدد المكافآت السنوية لأعضاء لجنة المراجعة وبدل الحضور عن الجلسات بناء على توصية لجنة المكافآت والترشيحات لمجلس الإدارة</p>	<p>1- تكون مكافأة رئيس اللجنة مبلغ (خمسون الف ريال) ومبلغ (ثلاثون الف ريال) لكل عضو عن كل سنة مالية</p> <p>ويصرف بدل حضور بواقع (ثلاثة الاف ريال) للعضو عن كل اجتماع للجنة</p>

لائحة عمل لجنة المراجعة

أولاً: قواعد اختيار أعضاء لجنة المراجعة وكيفية ترشيحهم ومدة عضويتهم

- ١- تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة لجنة مراجعة بناءً على ترشيح مجلس الإدارة.
- ٢- أن يكون ترشيح أعضاء لجنة المراجعة بناءً على توصية من لجنة الترشيحات والمكافآت.
- ٣- يجوز أن يكون أعضاء لجنة المراجعة من المساهمين أو من غيرهم، على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل، وأن يكون من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.
- ٤- يجب ألا تضم لجنة المراجعة أيًا من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.
- ٥- لا يجوز لمن يعمل أو كان يعمل خلال السنتين الماضيتين في الإدارة التنفيذية أو المالية للشركة، أو لدى مراجع حسابات الشركة، أن يكون عضواً في لجنة المراجعة.
- ٦- يجب ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة.
- ٧- لا يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً في لجنة المراجعة.
- ٨- يتم اختيار أعضاء لجنة المراجعة بصورة تضمن توافر مهارات وخبرات متنوعة يراعى فيها وجود خبرات ملائمة لمجال عمل الشركة.
- ٩- يتم تعيين أعضاء لجنة المراجعة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ويجوز إعادة تعيينهم حسب احتياجات تكوين اللجنة.
- ١٠- تقوم لجنة المراجعة بتعيين رئيس لجنة المراجعة من بين أعضائها، كما تقوم بتعيين سكرتير لجنة المراجعة من بين أعضائها أو من موظفي الشركة وذلك في أول اجتماع لها.
- ١١- إذا شغل مركز أحد أعضاء لجنة المراجعة كان لمجلس إدارة الشركة أن يعين عضواً مؤقتاً في المركز الشاغر، على أن يكون ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاية، ويجب أن تبلغ الهيئة خلال خمسة أيام عمل من تاريخ التعيين، وأن يعرض التعيين على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها، ويكمل عضو لجنة المراجعة الجديد مدة سلفه.
- ١٢- تلتزم الشركة بأن تُشعر الهيئة بأسماء أعضاء لجنة المراجعة وصفات عضويتهم خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تعيينهم وأي تغييرات تطرأ على ذلك خلال خمسة أيام عمل من تاريخ حدوث التغييرات.

ثانياً: مهام واختصاصات لجنة المراجعة

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وتشمل مهمات اللجنة بصفة خاصة ما يلي:

التقارير المالية

- ١- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها؛ لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- ٢- إبداء الرأي الفني - بناءً على طلب مجلس الإدارة - فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
- ٣- دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.
- ٤- البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
- ٥- التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
- ٦- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

المراجعة الداخلية

- ١- دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.
- ٢- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- ٣- الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها.
- ٤- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية واقتراح مكافأته.
- ٥- دراسة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية، في الشركة وإعداد تقرير مكتوب عن رأيها في شأن مدى كفاية هذا النظام وعما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها، وعلى مجلس الإدارة أن يودع نسخاً كافية من هذا التقرير في مركز الشركة الرئيس قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بعشرة أيام على الأقل، لتزويد كل من يرغب من المساهمين بنسخة منه، ويُتلى التقرير أثناء انعقاد الجمعية.

مراجع الحسابات

- ١- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم، بعد التحقق من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.
- ٢- التحقق من استقلال مراجع الحسابات وموضوعيته وعدالته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- ٣- مراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرئياتها حيال ذلك.
- ٤- الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة.
- ٥- دراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

ضمان الالتزام

- ١- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- ٢- التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- ٣- مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مرئياتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.
- ٤- رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.
- ٥- دراسة ومراجعة إدارة المخاطر في الشركة.

ثالثاً صلاحيات لجنة المراجعة:

لجنة المراجعة في سبيل أداء مهماتها:

- ١- حق التحري عن أي أمر يدخل ضمن مهماتها، أو أي موضوع يطلبه مجلس الإدارة على وجه التحديد.
- ٢- حق الاطلاع على سجلات الشركة ووثائقها.
- ٣- طلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو موظفي الشركة بغرض التحري والاستفسار عن أي معلومات.

- ٤- حق الاستعانة بالمشورة القانونية والفنية من أية جهة خارجية أو أية جهة إستشارية مستقلة أخرى متى كان ذلك ضرورياً لمساعدة اللجنة في أداء مهامها.
- ٥- التحقق من أي خلل يتعلق بإدارة المخاطر وإدارة المراجعة الداخلية.
- ٦- أن تقوم الإدارة التنفيذية بإبلاغ رئيس لجنة المراجعة بأي خلل أو احتيال أو تجاوز وفقاً لمدى خطورته.
- ٧- أن تطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للشركة للانعقاد إذا أعاق مجلس الإدارة عملها أو تعرضت الشركة لأضرار أو خسائر جسيمة.

رابعاً: اجتماعات لجنة المراجعة

- ١- تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية على ألا تقل اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات خلال السنة المالية للشركة.
- ٢- يُشترط لصحة اجتماعات لجنة المراجعة حضور أغلبية أعضائها، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
- ٣- يجوز للجنة المراجعة في الحالات الطارئة عقد اجتماعها عن طريق وسائل الاتصال الحديثة (المحادثة الهاتفية الجماعية) (Conference Call).
- ٤- يدعو رئيس لجنة المراجعة لاجتماعات لجنة المراجعة، كما يجوز لأي عضو من أعضاء لجنة المراجعة أو مراجع الحسابات أو مدير إدارة المراجعة الداخلية أو رئيس مجلس الإدارة أن يطلب من رئيس لجنة المراجعة دعوة لجنة المراجعة للاجتماع.
- ٥- تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية مع مراجع حسابات الشركة، ومع مدير إدارة المراجعة الداخلية.
- ٦- لمدير إدارة المراجعة الداخلية ومراجع الحسابات طلب الاجتماع مع لجنة المراجعة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- ٧- يجوز دعوة مدير إدارة المراجعة الداخلية لحضور كل أو بعض اجتماعات لجنة المراجعة.
- ٨- يجوز لرئيس لجنة المراجعة وبعد اخطار الرئيس التنفيذي للشركة دعوة كبار التنفيذيين أو أي موظف بالشركة لتنوير اللجنة عن أي جانب من جوانب نشاطات الشركة.
- ٩- لا يحق لأي عضو في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية حضور اجتماعات لجنة المراجعة إلا إذا طلبت اللجنة الاستماع إلى رأيه أو الحصول على مشورته، ويكون حضور اجتماعات لجنة المراجعة قاصراً على أعضاء اللجنة وسكرتيرها.
- ١٠- يجب توثيق اجتماعات لجنة المراجعة وإعداد محاضر لها تتضمن ما دار من نقاشات ومداولات، وتوثيق توصياتها ونتائج التصويت، وحفظها في سجل خاص ومنظم، وبيان أسماء الأعضاء الحاضرين والتحفظات التي أبدوها (إن وجدت)، وتوقيع هذه المحاضر من جميع الأعضاء الحاضرين للاجتماع.

خامساً: تقارير لجنة المراجعة:

- ١- إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وعمما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها، ويلتزم مجلس الإدارة بأن يودع نسخاً كافية من هذا التقرير في مركز الشركة الرئيس قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بعشرة أيام على الأقل؛ لتزويد كل من رغب من المساهمين بنسخة منه. ويتلى التقرير أثناء انعقاد الجمعية.
- ٢- تقدم لجنة المراجعة تقارير موجزة لمجلس الإدارة عقب كل اجتماع لها.
- ٣- يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بإعداد تقرير سنوي يتم رفعه مع مرثيات لجنة المراجعة لمجلس الإدارة.
- ٤- تتولى لجنة المراجعة دراسة الموضوعات التي تختص بها أو التي تحال إليها من مجلس الإدارة، وترفع توصياتها إلى المجلس لاتخاذ القرار بشأنها، أو أن تتخذ القرارات إذا فوض إليها المجلس ذلك، ومع ذلك تقع على عاتق مجلس إدارة الشركة المسؤولية عن تلك القرارات.
- ٥- يجوز للجنة المراجعة الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمختصين من داخل الشركة أو من خارجها في حدود صلاحياتها، على أن يضمن ذلك في محضر اجتماع اللجنة، مع ذكر اسم الخبير وعلاقته بالشركة أو الإدارة التنفيذية.
- ٦- يجب حضور رئيس لجنة المراجعة أو من ينوبه من أعضائها للجمعيات العامة للشركة للإجابة عن أسئلة المساهمين.

سادساً: التواصل مع لجنة المراجعة:

- ١- لضمان استقلالية عمل لجنة المراجعة يكون لكل من مدير المراجعة الداخلية ومراجع الحسابات التعامل والتواصل المباشر مع لجنة المراجعة دون وسيط.
- ٢- أنشأت إدارة الشركة آلية للتبليغ لتسهيل التواصل مع لجنة المراجعة في حالات المخاطر الجسيمة والطارئة التي يمكن أن تتعرض لها أعمال الشركة.

سابعاً: حدوث تعارض بين لجنة المراجعة ومجلس الإدارة

إذا حصل تعارض بين توصيات لجنة المراجعة وقرارات مجلس الإدارة، أو إذا رفض مجلس الإدارة الأخذ بتوصية اللجنة بشأن تعيين مراجع حسابات الشركة وعزله وتحديد أتعابه وتقييم أدائه أو تعيين المراجع الداخلي، فيجب تضمين تقرير مجلس الإدارة توصية اللجنة ومبرراتها، وأسباب عدم أخذه بها.

ثامناً: ترتيبات تقديم الملحوظات

على لجنة المراجعة وضع آلية تتيح للعاملين في الشركة تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية. وعلى اللجنة التحقق من تطبيق هذه الآلية بإجراء تحقيق مستقل يتناسب مع حجم الخطأ أو التجاوز وتبني إجراءات متابعة مناسبة.

تاسعاً: إنتهاء عضوية لجنة المراجعة:

- ١- تنتهي عضوية لجنة المراجعة بانتهاء مدتها أو بانتهاء صلاحية العضو لها وفقاً لأي نظام أو لائحة أو تعليمات سارية في المملكة، ومع ذلك يجوز للجمعية العامة العادية في كل وقت عزل جميع أعضاء لجنة المراجعة أو بعضهم وذلك دون إخلال بحق العضو المعزول تجاه الشركة بالمطالبة بالتعويض إذا وقع العزل لسبب غير مقبول، ولعضو اللجنة أن يستقيل من عضوية اللجنة.
- ٢- يجوز للجمعية العامة - بناءً على توصية من المجلس - إنهاء عضوية من تغيب من أعضاء لجنة المراجعة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية دون عذر مشروع.

عاشراً: مكافآت أعضاء لجنة المراجعة:

- ١- تكون مكافآت أعضاء لجنة المراجعة مبلغاً معيناً بالإضافة إلى بدل حضور عن الجلسات
- ٢- تُحدد المكافآت السنوية لأعضاء لجنة المراجعة وبدل الحضور عن الجلسات بناءً على توصية لجنة المكافآت والترشيحات لمجلس الإدارة.

إحدى عشر: أحكام ختامية (النشر والتعديل):

- ١- يعمل بما جاء في هذه اللائحة اعتباراً من تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين، كما يجب نشرها على موقع الشركة الإلكتروني لتمكين المساهمين وأصحاب المصالح من الاطلاع عليها.
- ٢- يتم مراجعة محتوى هذه اللائحة حسب الحاجة بناءً على توصية مجلس الإدارة، على أن يتم تقديم هذه التعديلات للجمعية العامة للمساهمين لاعتمادها في أقرب اجتماع لها.

تقرير التأكيد المحدود إلى مساهمي شركة بلدي للدواجن (شركة مساهمة سعودية)

النطاق

لقد تم تعييننا من قبل شركة بلدي للدواجن (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") لتنفيذ "ارتباط تأكيد محدود" وفقاً لما نصت عليه المعايير الدولية لارتباطات التأكيد المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمشار إليه فيما بعد بـ "الارتباط"، للتقرير حول التزام الشركة بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات ("الموضوع") الوارد في تبليغ الشركة المرفق (الملحق أ) المقدم من قبل مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العمومية العادية بشأن الأعمال والعقود التي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

الضوابط التي طبقتها الشركة

عند اعداد الموضوع، طبقت الشركة الضوابط التالية ("الضوابط"). صُممت هذه الضوابط خصيصاً للتبليغ المقدم من قبل مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العمومية العادية (الملحق أ). وعليه، فإن معلومات الموضوع قد لا تكون ملائمة لغرض آخر.

- المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة ("الوزارة") ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م.
- التبليغ الذي سيتم تقديمه من مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العمومية العادية (الملحق أ).
- السجلات المحاسبية للشركة من ١ يناير ٢٠٢٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.
- محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تتضمن إفصاحات بعض أعضاء مجلس إدارة الشركة عن الأعمال والعقود التي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها.

مسؤوليات الشركة

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن اختيار الضوابط وعرض الموضوع وفقاً للضوابط من كافة النواحي الجوهرية. تتضمن هذه المسؤولية إنشاء أنظمة الرقابة الداخلية والمحافظة عليها، والاحتفاظ بسجلات كافية وإجراء تقديرات ذات صلة بإعداد الموضوع، بحيث يكون خالي من أي تحريف جوهري، سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج حول عرض الموضوع بناءً على الأدلة التي حصلنا عليها.

لقد قمنا بتنفيذ ارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "المعدل ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية، والشروط المرجعية المتعلقة بهذا الارتباط التي تم الاتفاق عليها مع الشركة بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٢٦م، تتطلب منا تلك المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ ارتباطنا لإبداء استنتاج فيما لو كان لدينا علم بأية تعديلات جوهرية يتطلب إجراؤها على الموضوع ليتماشى مع الضوابط وصادر التقرير. تعتمد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المحددة على حكمنا المهني، بما في ذلك تقويم مخاطر التحريف الجوهري، سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء استنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.



بنبي المستقبل
بثقة

تقرير التأكيد المحدود إلى مساهمي بلدي للدواجن (شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

استقلاليتنا وإدارة الجودة

لقد التزمنا باستقلاليتنا ونؤكد بأننا استوفينا متطلبات الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية وأن لدينا الكفاءات اللازمة والخبرة لتنفيذ ارتباط التأكيد هذا.

كما أن شركتنا تُطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة (1) "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة" المعتمد في المملكة العربية السعودية والذي يتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وصف الإجراءات التي تم تنفيذها

إن الإجراءات المطبقة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وأقل في مداها عن تلك المطبقة في ارتباط التأكيد المعقول. ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي قد يتم الحصول عليه فيما لو تم إجراء ارتباط تأكيد معقول. لقد صُممت إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، كما أنها لا تقدم جميع الأدلة التي كان من الممكن أن تكون مطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد.

وعلى الرغم من أننا أخذنا في الاعتبار فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للإدارة عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، لم يكن ارتباط تأكيدنا مُصمماً لتقديم تأكيد حول الرقابة الداخلية. لم تتضمن إجراءاتنا اختبار أنظمة الرقابة أو تنفيذ إجراءات تتعلق بالتحقق من مجموع أو احتساب البيانات في أنظمة تقنية المعلومات.

يشتمل ارتباط التأكيد المحدود على توجيه استفسارات بشكل أساسي إلى الأشخاص المسؤولين عن إعداد الموضوع والمعلومات ذات الصلة وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات أخرى ملائمة.

تضمنت إجراءاتنا:

- الحصول على التبليغ الذي سيتم تقديمه من مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العمومية العادية (ملحق أ) عن الأعمال والعقود المبرمة من قبل بعض أعضاء مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.
- الحصول على محضر اجتماع مجلس الإدارة التي تشير إلى تبليغ بعض أعضاء مجلس الإدارة عن الأعمال والعقود المبرمة مع الشركة والتي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها.
- الحصول على الإقرارات المقدمة من أعضاء مجلس إدارة الشركة بشأن المعاملات والعقود التي لأي منهم مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها.
- الحصول على السجلات المحاسبية للشركة للفترة من ١ يناير ٢٠٢٥م، إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، ومقارنة مبالغ المعاملات المدرجة في (ملحق أ) مع السجلات المحاسبية للشركة للفترة من ١ يناير ٢٠٢٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

كما قمنا بتنفيذ إجراءات أخرى رأيناها ضرورية في ظل هذه الظروف.

تقرير التأكيد المحدود إلى مساهمي شركة بلدي للدواجن
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

أمر آخر
تم ختم التبليغ (الملحق أ) المرفق من قبلنا لأغراض التعريف فقط.

الاستنتاج

بناءً على إجراءاتنا والأدلة التي تم الحصول عليها، ليس لدينا علم بأية تعديلات جوهرية يتطلب إجراؤها على الموضوع ليتمشى مع الضوابط المطبقة من قبل الشركة المشار إليها أعلاه.

عن إرنست ويونغ للخدمات المهنية



حسين صالح عسيري

محاسب قانوني

رقم الترخيص (٤١٤)

جدة: ٣ ذو الحجة ١٤٤٧هـ

٢٠ مايو ٢٠٢٦م



شركة بلدي للدواجن Balady Poultry Company

2026-05-18

الى مساهمي شركة بلدي للدواجن

(شركة مساهمة سعودية مدرجة)

خميس مشيط - المملكة العربية السعودية

الموضوع : الالتزام بالمادة 71 من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

السادة المحترمين،،،

نؤكد لكم و حسب أفضل معرفتنا أنه لا يوجد معاملات جوهرية يكون لأعضاء مجلس الإدارة فيها مصلحة تحتاج موافقة من الجمعية العامة باستثناء تلك الواردة أدناه . و تشكل هذه المعاملات جزءا من جدول الأعمال و التي يتم اعتمادها من قبل المساهمين خلال الإجتماع السنوي .

الشركة / العضو	طبيعة التعامل	المبلغ	الفترة من 1-1-2025 الى 31-12-2025	الشروط
شركة محيط الشرق العقارية و يمثلها الاستاذ تركي عبدالله هشبيل عضو مجلس ادارة شركة بلدي للدواجن والرئيس التنفيذي				
شركة محيط الشرق العقارية	مبيعات	71,325,228	2025	شروط الاعمال التجارية عن طريق عقد يحدد تلقائيا
شركة محيط الشرق العقارية	تحويلات نقدية	13,465,807	2025	شروط الاعمال التجارية
شركة محيط الشرق العقارية	مشتريات	83,091,518	2025	شروط الاعمال التجارية عن طريق عقد يحدد تلقائيا
شركة النجم للاغذية احد مساهمي شركة بلدي للدواجن ويمثلها ثامر عبد العزيز عبد المحسن اباي و عبد الله عمر عبدالله باوزير اعضاء مجلس ادارة				
شركة النجم للاغذية	مبيعات	106,777,095	2025	شروط الاعمال التجارية التعامل عن طريق اوامر شراء
شركة عبد الرحمن قطامي المحدودة ويمثلها الدكتور / عبد الرحمن سعد مفرح رئيس مجلس ادارة شركة بلدي للدواجن				
شركة عبد الرحمن قطامي المحدودة	مبيعات	39,704,428	2025	شروط الاعمال التجارية عن طريق عقد يحدد تلقائيا
شركة عبد الرحمن قطامي المحدودة	تحويلات نقدية	3,851,050	2025	شروط الاعمال التجارية
شركة عبد الرحمن قطامي المحدودة	مشتريات	44,854,961	2025	شروط الاعمال التجارية عن طريق عقد يحدد تلقائيا

تقبلوا خالص تحياتنا،،

الاستاذ / عبد الله عمر محمد الله باوزير
عضو مجلس الادارة

الاستاذ / عبدالرحمن محمد صالح
عضو مجلس الادارة

الاستاذ / سالم علي محمد القحطاني
مجلس الادارة

الدكتور / عبدالرحمن سعد الشهراني
رئيس مجلس الادارة

المهندس / ثامر عبد العزيز عبد المحسن
نائب رئيس مجلس الادارة

الاستاذ / تركي عبدالله هشبيل
عضو مجلس الادارة

وادي بن هشبيل - خميس مشيط - المملكة العربية السعودية - س.ت: ٥٨٥٥٠٢٨٢٢٥ - رقم العضوية: ٢٣٧٩١

ت/ ٥٤٤٣٧٧٠٢٣ - ٥٤٤٣٧٧٠٢٣ - البريد الالكتروني: baladycompany@gmail.com



شركة بلدي للدواجن Balady Poultry Company

Proxy Form

نموذج توكيل

Dear shareholders

السادة المساهمين الكرام

The proxy form is not available, as the Ordinary General Assembly will be held solely via modern technology. Shareholders can participate in the Ordinary General Assembly via electronic voting using the Tadawulati platform

<https://www.tadawulaty.com.sa>.

Noting that the registration and voting in Tadawulaty service is available free of charge for all shareholders.

نموذج التوكيل غير متاح حيث أن الجمعية العامة العادية سوف تعقد عبر وسائل التقنية الحديثة فقط ويمكن للسادة المساهمين المشاركة في الجمعية العامة العادية عبر التصويت الالكتروني باستخدام منصة تداولاتي

<https://www.tadawulaty.com.sa>

علماً بأن التسجيل في خدمة تداولاتي والتصويت متاح مجاناً لجميع المساهمين .

تقرير التأكيد المحدود إلى مساهمي شركة بلدي للدواجن (شركة مساهمة سعودية)

النطاق

لقد تم تعييننا من قبل شركة بلدي للدواجن (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") لتنفيذ "ارتباط تأكيد محدود" وفقاً لما نصت عليه المعايير الدولية لارتباطات التأكيد المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمشار إليه فيما بعد بـ "الارتباط"، للتقرير حول التزام الشركة بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات ("الموضوع") الوارد في تبليغ الشركة المرفق (الملحق أ) المقدم من قبل مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العمومية العادية بشأن العقد المبرم مع شركة المنجم للأغذية بشأن اتفاقية الشراكة الاستراتيجية للإنتاج المشترك والتعبئة والتغليف والتوزيع والموقعة بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٦م (العقد المبرم مع شركة المنجم للأغذية) التي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢٦م.

الضوابط التي طبقتها الشركة

عند اعداد الموضوع، طبقت الشركة الضوابط التالية ("الضوابط"). صُممت هذه الضوابط خصيصاً للتبليغ المقدم من قبل مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العمومية العادية (الملحق أ). وعليه، فإن معلومات الموضوع قد لا تكون ملائمة لغرض آخر.

- المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة.
- الاشارة المقدم من مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة العادية (ملحق أ)، والذي يتضمن المعلومات المتعلقة بالعقد المبرم مع شركة المنجم للأغذية بشأن اتفاقية الشراكة الاستراتيجية للإنتاج المشترك والتعبئة والتغليف والتوزيع والموقعة بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٦م (العقد المبرم مع شركة المنجم للأغذية)، والذي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة فيه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢٦م
- الإقرارات المقدمة من أعضاء مجلس إدارة الشركة بشأن العقد المبرم مع شركة المنجم للأغذية التي يكون لأعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها
- محضر اجتماع مجلس الإدارة الذي يشير إلى تبليغ بعض أعضاء مجلس الاداره بشأن العقد المبرم مع شركة المنجم للأغذية، والذي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

مسؤوليات الشركة

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن اختيار الضوابط وعرض الموضوع وفقاً للضوابط من كافة النواحي الجوهرية. تتضمن هذه المسؤولية إنشاء أنظمة الرقابة الداخلية والمحافظة عليها، والاحتفاظ بسجلات كافية وإجراء تقديرات ذات صلة بإعداد الموضوع، بحيث يكون خالي من أي تحريف جوهري، سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج حول عرض الموضوع بناءً على الأدلة التي حصلنا عليها.

لقد قمنا بتنفيذ ارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "المعدل ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية، والشروط المرجعية المتعلقة بهذا الارتباط التي تم الاتفاق عليها مع الشركة بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٢٦م، تتطلب منا تلك المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ ارتباطنا لإبداء استنتاج فيما لو كان لدينا علم بأية تعديلات جوهرية يتطلب إجراؤها على الموضوع ليتمشى مع الضوابط وصدار التقرير. تعتمد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المحددة على حكمنا المهني، بما في ذلك تقويم مخاطر التحريف الجوهري، سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ.

باعتمادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء استنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

تقرير التأكيد المحدود إلى مساهمي شركة بلدي للدواجن (شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

استقلاليتنا وإدارة الجودة

لقد التزمنا باستقلاليتنا ونؤكد بأننا استوفينا متطلبات الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية وأن لدينا الكفاءات اللازمة والخبرة لتنفيذ ارتباط التأكيد هذا.

كما أن شركتنا تُطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة" المعتمد في المملكة العربية السعودية والذي يتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وصف الإجراءات التي تم تنفيذها

إن الإجراءات المطبقة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وأقل في مداها عن تلك المطبقة في ارتباط التأكيد المعقول. ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي قد يتم الحصول عليه فيما لو تم إجراء ارتباط تأكيد معقول. لقد صُممت إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، كما أنها لا تقدم جميع الأدلة التي كان من الممكن أن تكون مطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد.

وعلى الرغم من أننا أخذنا في الاعتبار فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للإدارة عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، لم يكن ارتباط تأكيدنا مُصمماً لتقديم تأكيد حول الرقابة الداخلية. لم تتضمن إجراءاتنا اختبار أنظمة الرقابة أو تنفيذ إجراءات تتعلق بالتحقق من مجموع أو احتساب البيانات في أنظمة تقنية المعلومات.

يشتمل ارتباط التأكيد المحدود على توجيه استفسارات بشكل أساسي إلى الأشخاص المسؤولين عن إعداد الموضوع والمعلومات ذات الصلة وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات أخرى ملائمة.

تضمنت إجراءاتنا:

- الحصول على الاشارة المقدم من مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة العادية (ملحق أ)، والذي يتضمن المعلومات المتعلقة بالعقد المبرم مع شركة المنجم للأغذية بشأن اتفاقية الشراكة الاستراتيجية للإنتاج المشترك والتعبئة والتغليف والتوزيع والموقعة بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٦م (العقد المبرم مع شركة المنجم للأغذية)، والذي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة فيه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢٦م.
- الاطلاع على الإقرارات المقدمة من أعضاء مجلس إدارة الشركة بشأن العقد المبرم مع شركة المنجم للأغذية التي يكون لأعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.
- الاطلاع على محضر اجتماع مجلس الإدارة الذي يشير إلى تبليغ بعض أعضاء مجلس الإدارة بشأن العقد المبرم مع شركة المنجم للأغذية، والذي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.
- المناقشة مع الإدارة حول العقد المبرم مع شركة المنجم للأغذية مع الإدارة، والذي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

كما قمنا بتنفيذ إجراءات أخرى رأيناها ضرورية في ظل هذه الظروف.



EY

بنبي المستقبل
بثقة

تقرير التأكيد المحدود إلى مساهمي شركة بلدي للدواجن
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

أمور أخرى

- ١) تم ختم الأشعار (الملحق أ) المرفق من قبلنا لأغراض التعريف فقط.
- ٢) تخضع المعاملات والعقود التي تنوي الشركة إبرامها لموافقة الجمعية العادية ومتطلبات تنظيمية أخرى

الاستنتاج

بناءً على إجراءاتنا والأدلة التي تم الحصول عليها، ليس لدينا علم بأية تعديلات جوهرية يتطلب إجراؤها على الموضوع ليتمشى مع الضوابط المطبقة من قبل الشركة المشار إليها أعلاه.

عن إرنست ويونغ للخدمات المهنية



مطبعة

حسين صالح عسيري

محاسب قانوني

رقم الترخيص (٤١٤)

جدة: ١٧ ذو الحجة ١٤٤٧ هـ

٣ يونيو ٢٠٢٦ م



شركة بلدي للدواجن Balady Poultry Company

2026-5-31

الى مساهمي شركة بلدي للدواجن

(شركة مساهمة سعودية مدرجة)

خميس مشيط - المملكة العربية السعودية

الموضوع : الالتزام بالمادة 71 من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

السادة المحترمين،،،

وفقا للمتطلبات الالتزام بالمادة 71 من نظام الشركات والمتعلقه بالعقود المبرمه مع شركات يكون لاجزاء مجلس الاداره مصلحة مباشرة او غير مباشرة فيها، نود احاطة جمعيتكم الموقره باتفاقية ابرام شراكة استراتيجيه للانتاج والتعبئة المشتركة والتوزيع بين شركة بلدي للدواجن وشركة المنجم للأغذية احد مساهمي شركة بلدي للدواجن ويمثلها ثامر عبد العزيز عبدالمحسن أبانمي وعبد الله عمر عبدالله باوزير أعضاء مجلس إدارة والموقعه في 15 يناير 2026.

تقبلوا خالص تحياتنا،،

الاستاذ/ عبد الله عمر عبد الله باوزير
عضو مجلس الإدارة
الدكتور/ عبدالرحمن سعد الشهراني
رئيس مجلس الإدارة

الاستاذ/عبدالرحمن محمد صالح
عضو مجلس الإدارة
المهندس/ ثامر عبد العزيز عبد المحسن
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ / سالم علي محمد القحطاني
عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / عبدالله هشبيل
عضو مجلس الإدارة

شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية
(مهنية ذات مسؤولية محدودة)
FOR IDENTIFICATION PURPOSES ONLY فقط
Ernst & Young Professional Services
(Professional LLC) J8